

السكان والغذاء

"الواقع والآفاق"

أ. المبروك علي جلالة

قسم الجغرافيا - كلية التربية - العجبات
جامعة الزاوية.

مقدمة:

زاد اهتمام الباحثين بدراسة العلاقة بين السكان والموارد خلال العصر الحديث، بسبب الارتفاع الملحوظ في اعداد السكان بمعدلات تفوق الزيادة في الموارد المتمثلة في موارد الغذاء، وهو ما اشار إليه روبرت توماس مالتوس (R.T.Malthus) في مقالة بعنوان مبدأ السكان، التي حملت في فحواها أن قدرة التزايد السكاني أكبر بكثير من قدرة الأرض على إنتاج وسائل العيش (الغذاء)، فالسكان يتزايدون بمتواليات هندسية في حين يزداد الغذاء بمتواليات عددية⁽¹⁾،

وهو ما أثار الانتباه إلى مسألة هامة تتعلق بحياة البشر، فكلما ازداد السكان تتطلب توفير غذاء لهم.

أصبحت الحاجة ماسة لتوفير لقمة العيش لحياة البشر في مختلف الأماكن، باعتبار الغذاء ضرورة من ضرورات الحياة، ويؤدي عدم توفيره إلى هلاك الأفراد والجماعات، كنتيجة للتباين ما بين عدد الجماعة البشرية من جهة، والمتوفر من الغذاء في محيطها من جهة أخرى، وبالتالي تطلب الأمر دراسة وتشخيص مشكلة حركة التوازن بين الإنسان والموارد (الغذاء) ووضع الحلول لها، ولكن يبقى نجاح الحلول المطروحة مرتبطاً بمنطقة دون الأخرى للاختلاف المكاني والزمني، لأن الكتلة السكانية تُعد متغيرة كماً وكيفاً، وقد تشابه في بعض الأحيان، ومن غير الممكن أن تتطابق لاختلاف المقومات والقدرات فيما بينها⁽²⁾، مما يجعل من عملية التوازن بين حجم سكانها ومواردها مرتبطاً بمقوماتها وقدراتها وصفاتها التي تختلف ما بين منطقة وأخرى.

بالرجوع إلى الأحداث التاريخية في الماضي التي تعرض فيها كثير من المجتمعات إلى نقصٍ في كميات الغذاء مسببة موجات من الجوع، فحدثت مجاعة في إيطاليا خلال السنوات من 1618 - 1621 م، وفي أيرلندا ما بين 1845 - 1849 م، وفي بريطانيا عامي 1923 - 1924 م⁽³⁾، والمجاعة التي حدثت في الوقت الحاضر بالقرن الأفريقي وخصوصاً في الصومال إضافة إلى أرتيريا واثيوبيا وبعض جهات من كينيا، وتتداخل مجموعة من العوامل وراء حدوث موجات المجاعة في بعض مناطق العالم، منها عوامل طبيعية تتمثل في الكوارث الطبيعية كالبراكين والزلازل والفيضانات والجفاف وشح المطر، التي تؤدي إلى هلاك المحاصيل الزراعية من جهة، وأعداد كبيرة من البشر من جهة ثانية، ونوع آخر من العوامل التي سببها الإنسان كنشوب الحروب التي في الغالب تلحق أضراراً بالبشر وتعطل جل الأنشطة الاقتصادية التي أهمها النشاط الزراعي الذي يعد المورد الرئيس لتوفير الغذاء، مما يسبب تفاقم مشكلة الأمن

الغذائي^(*)، وبالتالي أضحت مسألة الأمن الغذائي أحد اهتمامات الأمم المتحدة، وهدفاً رئيساً من أهدافها، الأمر الذي دعى إلى تضافر الجهود لتجنيب الإنسانية أخطار تعرضها لمظاهر الحرمان من الغذاء، وذلك بدراسة المشكلة السكانية من قبل الهيئات والمؤسسات، وعقدت المؤتمرات سعياً وراء تحديد هذه المشكلة عن طريق دراسة العلاقة ما بين السكان والموارد، وذلك بمقارنة تزايد السكان ونموهم مع نمو الإنتاج الاقتصادي من جهة ومستوى المعيشة من جهة أخرى، وتتم هذه المقارنة في الغالب على مستوى الدول⁽⁴⁾، ومن نتائج المقارنة معرفة حالة الدولة ما إذا كانت في حالة (افتقار سكاني) أو في حالة (اكتظاظ سكاني) أو في حالة (الحجم الأمثل للسكان)، والحالة الأخيرة هي التي تحقق التوازن ما بين نمو السكان وتطور الإنتاج.

أهمية الدراسة:

أحد أهم المواضيع التي تهتم الإنسانية في الوقت الحاضر هو علاقة الإنسان بالبيئة، والطريقة المستخدمة في استغلال الموارد الطبيعية لتوفير الغذاء للإنسان الذي يزداد الطلب عليه، كنتيجة للزيادة السريعة للسكان، حيث يخشى أن ترتفع معدلات النمو السكاني دون أن يقابلها توفير الغذاء بكميات تتناسب ومعدلات نموهم، وقد تستغل الموارد الطبيعية بشكل سيئ دون المحافظة على البيئة سعياً لتوفير تلك الكميات، ولذا انعقدت في البرازيل قمة اختصت بموضوع (البيئة والتنمية) عام 1992 م⁽⁵⁾، وكذلك مؤتمر كيوتو باليابان عام 1997 م، تلاه اجتماع في مدينة لاهاي بهولندا عام 2000 م، وقد تمحورت كل هذه الملتقيات حول مجابهة التغير المناخي والتدهور البيئي، كما أن التركيز مازال بعيداً عن الاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها، مما سبب انهيار مصائد الأسماك وتقلص مساحات الغابات، وانقراض أنواع نباتية وحيوانية بكاملها، فحسب إسقاطات الفريق الدولي المتكون من 2500 عالم والمعني بدراسة تغير

المناخ وبإشراف ورعاية الأمم المتحدة⁽⁶⁾، يتوقع أن ترتفع متوسطات درجة حرارة سطح الأرض في حالة استمرار انبعاث الغازات بمعدلاتها الحالية بما يتراوح بين درجة واحدة و 5.5 درجة مئوية خلال القرن الحالي، كما يتوقع حدوث تغيرات في مستويات سطح البحر بارتفاعه بمقدار يتراوح بين 15 و 95 سنتيمتر بحلول عام 2100 م، مما يؤدي إلى حدوث الفيضانات، وزيادة في ملوحة المياه الجوفية، وتشريد ملايين الناس الذين يعيشون بالقرب من السواحل، وهو ما يعطينا خياراً واحداً هو العمل بشكل جماعي للمحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية وحسن استغلالها، لإتاحة خيارات أوسع يمكن من خلالها التكيف مع التغيرات التي تشهدها حالة المناخ.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بيان الأضرار الناتجة عن استغلال الموارد الطبيعية بشكل سيئ من جهة، وارتفاع النمو السكاني من جهة أخرى، وذلك لارتباط هذين المتغيرين مع بعضهما البعض، فكلما ازداد الطلب على الغذاء رافق ذلك سعياً إلى توفيره وإن كان على حساب الأضرار بالمحيط البيئي، في الوقت نفسه يؤدي عدم توفير الكميات المطلوبة من الغذاء إلى وقوع أعداد كبيرة من السكان تحت طائلة المجاعة والتي في الغالب تسبب هلاكهم، وهو ما يتطلب اتباع الطرق العلمية لاستغلال الموارد من جهة، واتباع سياسات سكانية تتناسب مع الموارد المتاحة من جهة ثانية، وتتمثل تلك الأهداف في الآتي:

- التعرف على كميات الغذاء المتوفرة لسد احتياجات السكان.
- توضيح مدى تأثير مشكلة الأمن الغذائي على المجتمعات البشرية.
- التعرف على ظاهرة الفقر ومدى انتشارها والأسباب وراء ذلك.
- بيان المخاطر المترتبة على استنزاف الموارد الطبيعية .

منهجية الدراسة:

استخدام المنهج الوصفي التحليلي للبيانات والإحصاءات التي تصدرها الهيئات والمنظمات الدولية، وما ينشر من تقارير وبيانات تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة، ومن دراسات أجراها العديد من الباحثين والمهتمين بقضايا السكان وعلاقته بالموارد الطبيعية، والتي تعرضت إلى التدهور البيئي وتفاقم الأزمة البيئية التي يعاني منها العالم في وقتنا الحاضر، كذلك نتائج المؤتمرات التي انعقدت لمناقشة قضايا الغذاء وتأثيرها على ارتفاع أعداد الفقراء في أرجاء العالم، حتى يتسنى الوصول من خلالها إلى مجموعة من التوصيات التي قد تسهم في بيان أهمية هذه القضية، والعمل على التوصل للحلول عن طريق تكاتف الجهود على المستوى الجماعي من كل الدول.

مشكلة الأمن الغذائي:

يمكن طرح التساؤل حول إمكانية توفير الغذاء بما يتفق مع النمو السكاني، فباستخدام الوسائل التقليدية يصعب توفير الغذاء وتأمينه، نظراً لما شهدته الفترة التي تلت منتصف القرن العشرين، من ارتفاع في معدلات النمو السكاني، بما لا يتفق مع الإمكانيات المتاحة لتوفير الغذاء لتلك الزيادات السكانية إلى جانب التراجع الواضح في تنفيذ السياسات التموينية لأن أغلب دول العالم الثالث أو الدول الساعية إلى التقدم^(**)، لا تمتلك القدرة التقنية المتقدمة والموارد الاقتصادية لاستخدامها في توفير الغذاء، لأنها حكرًا على الدول التي تمتلك هذه التقنية والتي تضم أقل من 20% من إجمالي عدد سكان العالم، بينما ما يقارب من 95% من الزيادة الديموغرافية في العالم تحدث في البلدان النامية، حيث بلغت ما نسبته 67.7% عام 1950، ويتوقع بلوغها قرابة 87% بحلول عام 2050⁽⁷⁾.

بحلول منتصف الثمانينيات من القرن العشرين انعقد مؤتمر القمة العالمي للأغذية في روما لمناقشة السبل الكفيلة للحد من تفاقم مشكلة نقص الغذاء الذي تعاني منه البشرية، وكان من نتائج المؤتمر التوصل إلى تحديد ووضع أهداف (***) في مجملها تصبوا إلى تخفيض عدد حالات سوء التغذية كحد أدنى لنتائج للمؤتمر، بحيث يتم تراجع نسبتهم إلى النصف بحلول سنة 2015، متخذين الفترة ما بين عامي 1990 و 1992 كفترة مرجعية يتم بواسطتها رصد حركة التقدم نحو الهدف ، كذلك حدد المؤتمر بلوغ نسبة خفض 50% من أعداد السكان الذين يعانون من مشكلة نقص الغذاء كحد أدنى مفترض، خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2015، ويتوقع حسب الإسقاطات السكانية الحالية للبلدان النامية أن نحو 585 مليون نسمة سيعانون من نقص الغذاء⁽⁸⁾، أي أكثر من 173 مليون نسمة من العدد الذي حدده المؤتمر كهدف وهو 412 مليون نسمة، هذا ويهدف المؤتمر إلى خفض نسبة ناقصي التغذية في البلدان النامية إلى 7% بدلاً من المعدل السابق البالغ 17%.

بعد حوالي عشر سنوات من انعقاد المؤتمر لازال عدد ناقصي التغذية في العالم مرتفعاً، إذ تبين خلال الفترة ما بين عامي 2001 و2003 أن عددهم بلغ 854 مليون نسمة تقريباً منهم 820 مليون نسمة في البلدان النامية، و25 مليون نسمة ضمن البلدان التي تمر بمرحلة التحول و9 مليون نسمة داخل البلدان الصناعية، وذلك حسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة، وإذا ما قورنت بالفترة المرجعية التي حددها مؤتمر روما خلال عامي 1990 و1992، كما هو موضح بالجدول رقم (1)، فإن البلدان النامية بلغ عدد حالات ناقصي التغذية بين عامي 1990 و1992 قرابة 823 مليون نسمة ويتوقع بحلول عام 2015 سينخفض عددهم إلى 582 مليون نسمة، وبالتالي تجاوزت أعدادهم توقعات المؤتمر المقدرة بحوالي 412 مليون نسمة وبفارق بلغ 170 مليون نسمة، وتشكل النسبة المئوية للسكان الذين يعانون من حالة نقص الغذاء

خلال الفترة نفسها 1990 - 1992 قرابة 20.3% والمتوقع أن تبلغ حوالي 10.1% عام 2015 بفارق 0.1% عن غاية هدف المؤتمر والبالغة 10.2%.

جدول رقم (1) توقعات نقص التغذية في العالم

انتشار نقص التغذية (النسبة المئوية من السكان)			عدد ناقصي التغذية (بالملايين)			الحالة
غاية الهدف الإيماني للألفية	2015	1992-1990	هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية	2015	1992 - 1990	السنوات الإقليم
10.2	10.1	20.3	412	582	823	البلدان النامية
17.9	21.1	35.7	85	179	170	إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
3.8	7.0	7.6	12	36	24	الشرق الأدنى وشمال أفريقيا
6.7	6.6	13.4	30	41	60	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
13.0	12.1	25.9	146	203	291	جنوب آسيا
8.3	5.8	16.5	139	123	277	شرق آسيا

المصدر: تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حول حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، روما، إيطاليا، 2006، ص 12.

خلال الفترة 1990 و 1992 بلغ عدد حالات ناقصي التغذية لدول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قرابة 170 مليون نسمة، ويتوقع أن يبلغ عددهم بحلول عام 2015 إلى 179 مليون نسمة، بما يتجاوز هدف وغاية المؤتمر المقدره بحوالي 85 مليون نسمة، ولتصل النسبة المئوية من السكان الذين يعانون من حالات نقص التغذية إلى 35.7% خلال الفترة 1990-1992، وإلى 21.1% بحلول عام 2015، بما فاق نسبة الهدف المقدره بحوالي 17.9% ليكون الفارق قرابة 3.2%، وقد يستمر في تجاوز هدف وغاية توقعات المؤتمر.

هنا نجد أن حالة القارة الأفريقية تكاد تكون مختلفة عما هو في باقي القارات، فدرجة معدلات نمو سكانها مرتفعة إذ تبلغ حوالي 2.4% مقارنة بباقي القارات، الأمر الذي يجعل

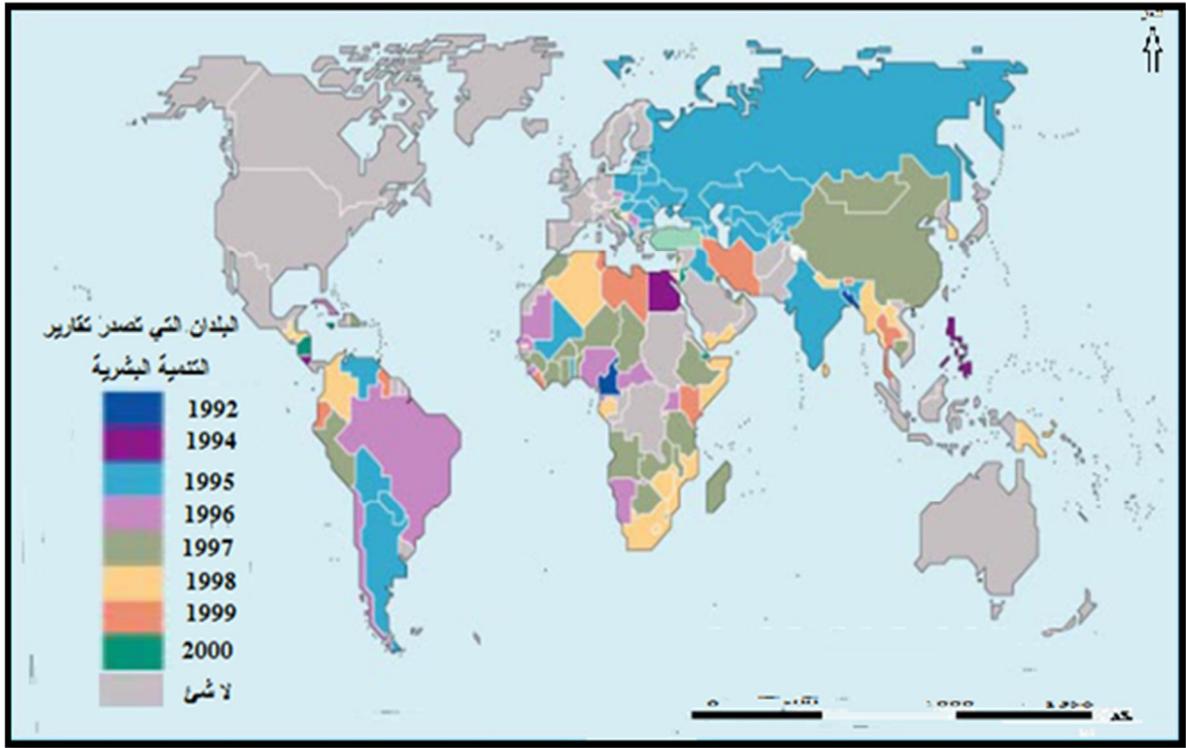
مطالب تلك الأعداد المتزايدة صعبة التحقيق، حيث يسعى مزارعو أفريقيا إلى إطعام ما يقارب من ستة عشرة مليون شخص جدد في كل عام، وهذا الرقم يتجاوز الزيادة السنوية في قارة أوروبا أو قارة أمريكا الشمالية بما يعادل عشرة أضعاف⁽⁹⁾ إذا ما استمرت الأوضاع السياسية لبلدان القارة وما تعانيه من عدم الاستقرار، في الجوانب السياسية والاقتصادية نتيجة تغير الأنظمة السياسية وتقلبها بصورة متكررة، فإنها ستعاني من تعثر برامجها التنموية، فهي تكاد تفتقر لبرامج تنمية منتظمة ومتواصلة، الأمر الذي يضعف أي توجه لاستمرار تنمية اقتصادية وبشرية مستدامة^(****)، تشمل كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن أغلب الأرقام الواردة في الجدول رقم (1) بعيدة إلى حد ما عن تحقيق الهدف، وهو تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من مشكلة نقص الغذاء، ورغم التفاوت فيما بينهما، باستثناء منطقة شرق آسيا التي يتوقع أن تحقق انخفاضاً في عدد محتاجي التغذية مقارنة بهدف وغاية مؤتمر روما ليصل الفارق إلى 16 مليون نسمة بحلول سنة 2015 وبنسبة بلغت 2.5% وهو أقل من النسبة المتوقعة من قبل المؤتمر، وحقيقة الأمر أنه سيكون من الصعب الحد من الجوع وتحديدًا في الدول التي تنصف بارتفاع في معدلات النمو السكاني وانخفاض توقعات النمو الاقتصادي بها، إلى جانب محدودية الموارد بصفة عامة، حيث يمكن أن يرتفع عدد السكان في اثنتين وثلاثين بلداً قرابة 1.39 مليار نسمة بحلول عام 2015 التي كانت تقديرات سكانها في حدود 580 مليون نسمة خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، ناهيك على ما تعانيه أغلب الدول من تدني في معدلات النمو الاقتصادي كنتيجة لانخفاض مواردها الطبيعية، وسوء إعداد وتنفيذ سياساتها التنموية، إلى جانب فقدانها لوسائل التقنية الحديثة لعدم قدرتها على امتلاك تلك الوسائل، وما تعانيه من عدم الاستقرار السياسي داخلها.

بدأ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة يصدر تقريراً سنوياً للتنمية البشرية منذ عام 1990م يمثل استعراضاً للتقدم الذي حققه الدول المشاركة في البرنامج كما توضحه الخريطة رقم (1) من أجل تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة، وبالتالي يعتبر التقرير دليلاً يتضمن معلومات تساهم بفتح خيارات جديدة، تشمل كل الجوانب المهمة للسكان، مثل مؤشرات التعليم والصحة وتوقعات العمر والوفاء، ليعطي نتائج عن مدى تحسن التنمية، وقدرة بعض الدول على تحقيق خطى نحو التقدم، ولو بشكل محدود وفقاً لإمكانات تلك الدول التي أصبحت الحروب والانقسامات سمتها المميزة والحالة المزمنة التي ترافقها عبر السنين.

خريطة رقم (1)

توضح البلدان التي أصدرت تقارير وطنية للتنمية البشرية للسنوات ما بين 1992 - 2000



المصدر: التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل مكافحة الفقر، نيويورك، 2001، ص 27.

حالة الجوع وتأثيرها على الإنسان:

يعتبر الجوع العامل الأخطر لتهديد أمن وحياة الإنسان، فهو المؤشر على مدى قدرته على تآدية مختلف نشاطاته، فبدون تغذية تكفل له أداء ذلك الدور فإنه لن يشعر بالأمن وهو تحت تهديد الجوع، وهذه الحالة تعد من العوامل المباشرة وتحدث عندما لا تتوفر القدرة للحصول على ما يكفي من الطعام مما يجعلنا أمام حالة فقدان الأمن الغذائي، وقد تحدث هذه الحالة إما بسبب الندرة وهي نتيجة للتذبذب في الإنتاج، أو في الأسعار، أو تدني مستوى الدخل، في حين تشمل العوامل غير المباشرة التي تتمثل في الأسباب والنتائج في آن واحد، فالفقر والجهل والمرض والبطالة وإخفاق السياسات التنموية، هي التي تسهم في إدامة دائرة الفقر والجوع والمرض والمعاناة (****)، وهي في مجموعها إذا ما زادت حدتها فقد تصل إلى مستوى المجاعة، وبالتالي يبقى الفرد دون امتلاك للقدرات الكفيلة التي تمكنه من ممارسة أية نشاطات بشرية، وتعرقل مسيرة الإنتاج والإبداع عنده، وعلى هذا الأساس يمكن أن نعتبر أن للجوع تأثيران⁽¹⁰⁾ هما:

التأثير الأول:

يأتي تأثيره على الصعيد الفردي مستهدفاً صحة الفرد، ويكون عائقاً أمام النمو سواء الجسماني أو العقلي أو المعرفي أثناء المراحل الأولى لتكوين الإنسان، ويحد من قدرات البنية الجسمية والعقلية للطفل، وتظهر ملامحها في عدم قدرته على التركيز والتعلم، إلى جانب عدم الانتظام في مراحل التعليم، وهي أسباب يصعب معالجتها، وذلك للآثار البليغة التي قد يتعرض لها الأطفال في بداية وجودهم، فسوء التغذية في فترة الرضاعة مثلاً يسبب مشكلات صحية يصعب وضع حلول لها لاحقاً، هذا إذا ما تحسنت حالتهم وظروفهم المعيشية في أوقات لاحقة،

ورغم ذلك يبقى الأطفال يعانون من تلك الآثار مثل تأخر النمو الجسمي والعقلي كنتيجة حتمية لتعرضهم لسوء التغذية التي غالباً ما تكون سبباً في تطور أنواع من الأمراض⁽¹¹⁾، وقد تتحول إلى حالات مزمنة، وبمرور الزمن إلى أنواع قاتلة تكون سبباً في القضاء على أعداد كبيرة من المواليد، كما أن حالة الجوع تؤثر مباشرة على المرأة الحامل، وقد تسبب حدوث مضاعفات تؤدي إلى الوفاة في فترة الحمل أو أثناء الولادة ناهيك عن أمراض العصر المنتشرة، كالايدز والسل، حيث يعيش قرابة 42 مليون شخص مصابون بمرض الايدز في العالم، منهم 39 مليون في البلدان النامية.

التأثير الثاني:

أما التأثير الثاني للجوع فهو على الصعيد الاجتماعي، باعتباره السبب الرئيس في وهن المجتمع وسبباً من أسباب زيادة معدلات الأمراض، وبالتالي له دور فعال في ارتفاع معدلات الوفاة، مما يؤثر بشكل مباشر في الهرم الديموغرافي للسكان، كما يترتب عنه أعباء مالية تتحملها الدولة لمعالجة آثار الجوع سواء للمرأة الحامل أو للولادات، وغالباً ما تكون تلك التدابير التي تتخذها الدولة ذات تأثير محدود بحكم استفحال حالة الجوع ونقص التغذية والأمراض الناتجة عنهما، وإذ ما تعاضم الجوع أصبح مشكلة جماعية كونه العنصر الأخطر الذي يهدد النظام الاجتماعي والسياسي بالمجتمعات، وتمثل الطبقة التي تقع تحت طائلة الجوع الأكثر ميلاً إلى إثارة الشغب وزيادة الجريمة والسرقات، وعرضه إلى تداول الممنوعات والاتجار فيها، وبتفاقم الظواهر وصعوبة معالجتها غالباً ما تتلقى الدولة نوعاً من المساعدات لإطعام سكانها وهي تدفع ثمناً مقابل ذلك، بتعرضها لضغوط خارجية لقاء تلك المساعدات.

تبدو الصورة قاتمة وغير واضحة المعالم، فاستمرار ارتفاع أعداد السكان الذين يعانون من سوء التغذية ويدخلون تحت تصنيف حالات الجوع المزمنة أصبحت ظاهرة تخيف الكثيرين، وذلك لتعقد أسبابها وتداخلها، وهذا ما أوضحه التقرير الذي صدر عن منظمة الأغذية والزراعة سنة 2008 الذي أشار إلى أنه في الفترة ما بين 2003-2005 زاد عدد الجوع في العالم بمقدار 6 مليون نسمة عما كانوا عليه خلال الفترة 1990-1992 وهي سنوات المرجعية لمؤتمر روما والمقدرة بحوالي 842 مليون نسمة ليصلوا في الفترة اللاحقة 2003 - 2005 إلى 848 مليون نسمة، ويتوقع أن من بين الأسباب الكامنة وراء هذا الارتفاع الذي حدث كان نتيجة زيادة الطلب على النفط وارتفاع أسعاره بصورة غير مسبقة، إلى جانب استخدام العديد من المنتجات الزراعية منها السكر والذرة والبنور الزيتية في إنتاج الوقود الحيوي⁽¹²⁾، إذ يقدر أن أكثر من 100 مليون طن من الحبوب وبما يماثل 4.7% من الإنتاج العالمي من الحبوب استخدمت في إنتاج الوقود الحيوي، مما سبب ارتفاعاً في أسعار الأغذية في العالم.

اجرت الأمم المتحدة عام 1991 تصنيفاً للتصحر على أساس نوعية الأراضي وتوزيعها على المناطق الشديدة الجفاف، ومناطق القاحلة، ومناطق شبه القاحلة، ومناطق شبه الرطبة⁽¹³⁾، فقد بلغت الأراضي شديدة الجفاف في قارة أفريقيا 672 مليون هكتار، وفي قارة آسيا 277 مليون هكتار، ويتركز بهما أغلب الدول النامية التي تعاني من ازدياد أعداد سكانها، وتدني إنتاجها الزراعي، مما سبب انتشار المجاعات ما بين سكانها، وانطلاقاً من هذه الأرقام فقد قدر عدد السكان المعرضون لحالة الجوع في العالم لسنة 2007 إلى 923 مليون نسمة.

كما تسهم زيادة مساحات التصحر في تعقيد وتفاقم النقص في توفير الغذاء، إذ تنتشر الأراضي الجافة وشبه الجافة في مختلف أنحاء العالم، التي قدرت في عام 2002 حوالي 25.8% من مساحة الأراضي اليابسة في العالم، وتوزعت ما بين 10.6% أراضي قاحلة و

15.2% أراضي شبه قاحلة، ويتركز بها أكثر من 14% من سكان العالم، وأغلب هذه المساحة تتركز في قارة آسيا التي تبلغ 13.8% مليون كم²، وقراة 10 مليون كم² في قارة افريقيا، وتأخذ المساحة في الازدياد باطراد نتيجة للتوسع في إزالة الغابات من جهة وتفاقم حالة التغير المناخي الذي يشهده العالم بصورة مستمرة⁽¹³⁾.

أما في الوطن العربي فتشغل المناطق الجافة مساحة كبيرة من أراضيها فتقارب من 60% من مساحته، فيما تتجاوز مساحة الصحاري ثلثي المساحة الكلية للوطن العربي، ومن ما يزيد الأمر تعقيداً تفاقم المشاكل البيئية المتمثلة بالتمصر والزحف الصحراوي والتغيرات المناخية والجفاف بسبب تدهور المراعي والقطع الجائر للغابات وتدني انتاجية الارض وزيادة سحب المياه الجوفية وعدم ترشيد استخدامها، وهي انعكاساً للاستغلال غير الرشيد للموارد واستخدام تطبيقات زراعية غير مناسبة، الى جانب ما يسببه التلوث البيئي نتيجة استخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية من تلوث للتربة والمياه وللنظام البيئي ككل، فمن خلال الجدول رقم (2) الذي يستعرض المساحات المتصحرة والمهددة بالتمصر في الوطن العربي، حيث بلغ اجمالي المساحات المتصحرة حوالي 68.4% من مساحة الوطن العربي، ويتركز معظمها في اقليم شبه الجزيرة العربية اذ تمثل 89.6% من اجمالي المساحة بينما تقل نوعاً لتصل الى 77.7% في المغرب العربي والى 44.5% في حوض النيل والقرن الافريقي وتبلغ ادناها في المشرق العربي حيث تمثل 65.6% من مساحة الاقليم.

جدول (2) المساحة المتصحرة والمهددة بالتصحّر في الوطن العربي

المساحة المهذدة		المساحة المتصحرة		المساحة (كم ²)*	المنطقة
%	كم ²	%	كم ²		
%27.43	195,000	%64.01	455,000	710,850	المغرب
%9.66	230,000	%82.71	1,970,000	2,381,741	الجزائر
%35.88	59,000	%39.53	65,000	164,418	تونس
%10.27	180,653	%92.46	1,626,877	1,759,540	ليبيا
%33.29	343,223	%59.98	618,420	1,031,000	موريتانيا
%16.67	1,007,876	%78.30	4735297	6047549	المجموع
%25.94	650,000	%28.94	725,200	2,505,800	السودان
%68.06	434,000	%13.64	87,000	637,700	الصومال
%3.27	36,000	%96.61	1,064,145	1,101,449	مصر
%0.00	0.872	%90.13	20,911	23,200	جيبوتي
%26.24	1,120,001	%44.45	1,897,256	4,268,149	المجموع
%58.87	109,020	%9.99	18,500	185,180	سوريا
%11.17	10,000	%79.28	71,000	89,556	الأردن
	-	-	-	10,452	لبنان
%20.90	4,408	%40.30	8,500	21,090	فلسطين
%54.32	237,563	%38.12	166,687	437,317	العراق
%49.24	360,991	%36.10	264,687	733,153	المجموع
%16.99	89,687	%77.12	407,182	527,970	اليمن
%7.59	170,000	%92.86	2,080,000	2,240,000	السعودية
%7.43	23,000	%86.27	267,000	309,500	عمان
%0.00		%100.00	11,427	11,427	قطر
%0.00		%100.00	83,600	83,600	الإمارات
%0.00		%100.00	17,818	17,818	الكويت
%0.00		%100.00	670,000	670,000	البحرين
%7.32	282,687	%91.63	3,537,027	3,860,315	المجموع
%18.59	2,771,555	%69.99	10,434,267	14,909,166	المجموع الكلي

المصدر:

- 1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة حول مؤشرات رصد التصحر في الوطن العربي، 2003، ص مختلفة.
- 2- سالم يونس النعيمي، التصحر والأمن الغذائي العربي متغيران متنافسان، جامعة الموصل، كلية الزراعة والغابات، ص3.
- * أطلس الوطن العربي والعالم، دار الشرق العربي، سورية، 2003، ص 19 .

أحد أهم الخطوات التي يمكن إتباعها لخفض حالات الفقر هو الحد من التفاوت بين نسبي فئة الأغنياء وفئة الفقراء، فمنذ عام 1960 ارتفعت نسبة التفاوت بشكل ملحوظ⁽¹⁴⁾، حيث نمت حصة الفئة الأكثر غنى والمقدرة بنسبة 20% لتستأثر بحوالي 85% من الاقتصاد العالمي عام 1991، في حين انخفضت حصة فئة الأشد فقراً التي تمثل حوالي 20% من 2,3% إلى 1,4%، لتزداد حصة الأغنياء عام 1994 إلى 86% في مقابل تراجع حصة الفقراء إلى 1,1%، ولتشهد نسبة دخل الفئة الشديدة الغنى التي تمثل 20% مقارنة بنسبة دخل الفئة الشديدة الفقر خلال الخمس والثلاثين سنة الماضية ارتفاعاً ملحوظاً من 30 إلى 1 عام 1960، وإلى 61 إلى 1 عام 1991، وإلى 78 إلى 1 عام 1994.

الخلاصة :

من الجانب النظري لا يعاني العالم من مشكلة ضمان حد الكفاف الغذائي، ففي مجموعه تتوفر لديه الامكانيات الغذائية في حدود ضمان الحد الأدنى منه، وكثير من الدول تترك مساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة دون استغلال، لسببين: الأول بالنسبة لمجموعة من الدول ارتفع بها فائض من الإنتاج ولسبب أو آخر عجزت عن التصرف فيه، أو خفضت المساحات المزروعة، وهو ما قامت به كل من الولايات المتحدة، وكندا، وأستراليا التي قلصت المساحات المزروعة من القمح في الفترة من 1968 - 1971، والسبب الثاني مجموعة من الدول تفتقر إلى الإمكانيات التقنية ورأس المال لاستغلال مواردها الطبيعية المتمثلة في المساحات الزراعية لإنتاج الكميات الغذائية التي تحتاجها، وبالتالي تبقى مشكلة الأمن الغذائي وتوفيره هدفاً تصبوا إليه جميع الدول للوصول وتسعى لتحقيقه بما يسمح للموازنة ما بين الإنتاج والاستهلاك، ومن خلال ما تم التعرض له سابقاً تتضح معالم المشكلة، وهو ما يتطلب الإشارة إلى بعض التوصيات

التي من شأنها أن تؤدي دوراً في توضيح معالم أهمية الموارد وطرق استغلالها بما يضمن المحافظة عليها، يمكن أن نحدد في النقاط التالية:

1- العمل بشكل جماعي على ضمان استقرار التبادل التجاري ما بين دول العالم وبخاصة المنتجات الغذائية.

2- التوصل إلى إقامة نظام عالمي للأمن الغذائي وتحديد حجم الاحتياطي منه.

3- الدعوة إلى الترشيد في استهلاك المواد الغذائية وتحسين توزيعها.

4- الحرص على اتباع الطرق العلمية التي تضمن استغلال الموارد الطبيعية وعدم استنزافها.

5- المحافظة على النظام البيئي للحد من تفاقم تدهوره.

6- نشر التوعية بأهمية التنظيم الأسري بين السكان بما يتناسب وإمكانياتهم المعيشية مقارنة بدخولهم.

7- اتباع سياسات سكانية للتوفيق ما بين النمو في معدلات السكان والموارد المتاحة.

8- التحكم في الرعي الطبيعي لتجنب تدمير الغطاء النباتي.

9- التشديد على عمليات قطع الأشجار واستخدامها كوقود والبحث عن مصادر بديلة لها.

10- وقف زحف الكثبان الرملية وذلك بتثبيتها بعدة طرق لتقييد حركة الرمال.

11- حماية الواحات والمزارع بسياج من الأشجار التي تسمى مصدات الرياح كذلك يمكن زرعها بصورة متناثرة بالداخل لتثبيت التربة .

12- البحث على بدائل جديدة تعوض الخامات القابلة للنفاد والمحافظة على المتبقي منها.

13- دعم الدول النامية بالتقنية الحديثة لاستغلال مواردها بشكل يضمن المحافظة عليها.

هوامش البحث:

- 1- فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الخامسة، 2000، ص 387.
 - 2- منصور محمد الكيخيا، جغرافية السكان، جامعة بنغازي، 2003، ص 311.
 - 3- أحمد علي محمود، دراسات ديموغرافية، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، طرابلس، 2006، ص 317.
- (* الأمن الغذائي) (عرفت منظمة الأغذية والزراعة F.A.O مشكلة الأمن الغذائي بأنها مشكلة ضمان القدرة الاقتصادية والبدنية لكل وفي كل الأوقات الحصول على احتياجاتهم الأساسية من الغذاء، وعرف خبراء المجموعة الأوروبية E.C الأمن الغذائي بأنه عمل يهدف إلى اختفاء جميع أشكال الجوع وسوء التغذية، وهذا التعريف يحدد الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق هذا الهدف، ولهذا فإن الخبراء يرون أنه من الضروري التمييز بين حالات النقص المؤقت في كميات الطعام وبين حالات النقص ذات الطبيعة المزمّنة، ويرى الخبراء أن تحقيق الأمن الغذائي يعتمد على العمل من أجل التوصل إلى أن تتوفر لدى المجتمعات (الدول - الأسر - القرى) الموارد الكافية لإنتاج الطعام أو الحصول عليه، وأن يكون استخدام تلك الموارد من خلال الوسائل التي تحقق أعلى النتائج، بحيث يعمل النظام الغذائي للمجموعات المذكورة على زوال الاحساس بالخوف من عدم وجود ما يكفي من الطعام، وخاصة للفئات الأكثر حساسية نحو نقص الطعام، وحدد تقرير صادر عن البنك الدولي، شروط الأمن الغذائي بأن تتوفر لدى كل الناس وفي كل وقت القدرة على الحصول على الغذاء بالمستوى اللازم، لكي يتمتع الإنسان بحياة تتميز بالصحة والنشاط - أي أن الأمن الغذائي يشترط لتحقيقه أن يتوفر الغذاء وأن تتوفر القدرة للحصول عليه) للمزيد ينظر: الأمن الغذائي، أبعاده ومحدداته وسبل تحقيقه، (تحرير)، صالح الأمين الأرباح، منشورات الهيئة القومية للبحث العلمي، ليبيا، 1996، ص 27-28.

- 4- منصور محمد الكيخيا، مرجع سابق، ص 312.
- 5- أحمد علي محمود، مرجع سابق، ص 331.
- 6- عبدالله عطوي، جغرافية السكان، دار النهضة العربية، بيروت، 2001، ص 181.
- (**) مفهوم دول العالم الثالث (فهو مفهوم عام، فكلمة ثالث تعني شخصاً ثالثاً، وبالتالي شخصاً غريباً لإنسان الأقطار المتقدمة، أي كل ما هو أجنبي عن مجموعة الأقطار المتقدمة سواء أكانت غربية أو سوفياتية، فهذا المفهوم الغني بالمعاني يمكن استخدامه بوجه صحيح للكتابة عن مجموعة الأقطار المتخلفة، رغم أنه لا يشير في أي من جوانبه إلى مفهوم الانفجار السكاني، فقد تأكد بأن مفهوم التخلف جاء متزامناً مع إقرار حقيقتين تمثلت أولاهما في كشف اللثام عنة ظاهرة مدى انتشار البؤس والجوع، في حين تمثلت الأخرى في التأكيد على مدى تزايد سكان العالم ابتداء من مطلع القرن العشرين خارج النطاق الجغرافي للدول المتقدمة)). للمزيد ينظر إلى: الهادي مصطفى أبو لقمة، الانفجار السكاني، منشورات جامعة الزاوية، الزاوية، 1993، ص 84.
- 7- هيرفه درميناخ و ميشال بيكويه، (ترجمة) جورجيت الحداد، السكان والبيئة، دار عويدات للنشر والطباعة، بيروت، 2003، ص 13.
- (***) (الأهداف التي حددها مؤتمر القمة العالمي للأغذية هو هدف عالمي وليس إقليمياً أو قطرياً، لذا توخياً للدقة، من الخطأ التحدث عن بلوغ هذا في أي من الأقاليم، ويستخدم هذا المصطلح في هذا السياق للإشارة إلى التخفيض المطلوب في إقليم ما للمساهمة بنصيب معقول في بلوغ ذلك الهدف، ويصدق ذلك أيضاً على الهدف الإنمائي الأول للألفية)). للمزيد ينظر إلى: تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، مؤتمر القمة العالمي للأغذية، روما، إيطاليا، 2006، ص 39.
- 8- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، نيويورك، 2006، ص 8.

9- حسين عبد الفتاح، أبعاد علاقة النمو السكاني بمنظومة استبقاء الحياة (مجموعة أبحاث أعدها معهد ووردوتش)، مركز الكتاب الأردني، عمان، 1989، ص 182.

(***) الاستدامة: لا يقتصر مفهوم الاستدامة على البعد البيئي وحده، بل هو يعني أن تكون التنمية عملية شاملة لسياسات اقتصادية وتجارية واجتماعية، تجعل التنمية عملية قابلة للاستمرار من وجهة نظر اقتصادية، واجتماعية وبيئية⁽¹⁾، ويتطلب ذلك: 1 - عدم توريث الأجيال القادمة ديونا اقتصادية، أو اجتماعية، تعجز عن مواجهتها. 2- عقلانه استثمار الموارد الطبيعية، وما يتطلبه ذلك من تعديل في أنماط النمو ومعدلاته، والتكنولوجيا المستخدمة. 3- تعديل أنماط الاستهلاك المبددة للموارد الطبيعية والتي هي غير قابلة للاستمرار. 4- تحقيق العدالة والإنصاف في العلاقات الحالية، لأن التنمية تؤدي إلى ديمومة اللامساواة الحالية ليست مستدامة، ولا تستحق أن نعمل على إدامتها. 5- التمكين ينظر مفهوم التنمية البشرية المستدامة إلى الناس باعتبارهم فاعلين في عملية التغيير الاجتماعي، وليسوا مجرد مستفيدين يتلقون النتائج دون مشاركة نشيطة. وبهذا المعنى، فإن مفهوم التمكين هو أيضاً من المكونات الأساسية للتنمية، وهو يعني أن يتمكن الناس من ممارسة الخيارات التي صاغوها بإرادتهم الحرة. مما يتطلب تمكينهم من القيام بدورهم هذا : 1- وجود ديمقراطية سياسية يتمكن الناس من خلالها من التأثير في القرارات المتعلقة بحياتهم. 2- وجود حرية اقتصادية بحيث يكون الناس متحررين من القيود والقواعد القانونية المبالغ فيها والتي تعيق نشاطهم الاقتصادي. 3- وجود سلطة لا مركزية بحيث يتمكن كل مواطن من المشاركة في إدارة حياته الوطنية والمحلية، انطلاقاً من مكان عمله أو سكنه. 4- مشاركة جميع المواطنين، لا سيما المؤسسات غير الحكومية في صنع القرار وتنفيذ خطط التنمية⁽²⁾. للمزيد ينظر إلى: زيارة إلى موقع بالشبكة الدولية (دراسات معهد الشيرازي الدولي للدراسات- واشنطن) بتاريخ/ الأربعاء 2010/06/03.

(****) (جاء تعريف الفقر من قبل مكتب العمل الدولي التابع لهيئة الأمم المتحدة بأنه يعنى عدم القدرة على الحصول على الخدمات العامة الأساسية مثل الحصول على مياه الشرب النقية، والخدمات الصحية والتعليم والمواصلات، ويضاف إلى ذلك عدم توفر فرص العمل المناسبة لأفراد الأسرة القادرين والباحثين عن العمل). للمزيد بنظر إلى: الفقر الريفي في الوطن العربي، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2009، ص 9.

10- تقرير التنمية الإنسانية العربية، الجوع والتغذية وأمن الإنسان، الأمم المتحدة، نيويورك، 2009، ص 121.

11- عبدالله عطوي، جغرافية السكان، مرجع سابق، ص 11.

12- عبد القادر مصطفى المحيشي و عبد الرزاق محمد البطيحي، التصحر، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1999، ص 101.

13- حالة واتجاهات التنوع البيولوجي في الأراضي الجافة وشبه الجافة والأخطار التي يتعرض لها، الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، الاجتماع الحادي عشر، مونتريال، من 28 نوفمبر - 2 ديسمبر، 2005، ص 9.

14- عبدالله عطوي، مرجع سابق، ص 274.

الشبكة الدولية للمعلومات:

1- شبكة المعلومات الدولية (دراسات معهد الشيرازي الدولي للدراسات - واشنطن) بتاريخ/الأربعاء (2010/06/03).

2- شبكة المعلومات الدولية (موقع منظمة الأغذية والزراعة الفاو) بتاريخ (2010/06/05).

3- شبكة المعلومات الدولية، موقع (ويكيبيديا) الموسوعة الحرة، بتاريخ (2010/06/06).